ولاية الحبش العثمانية
بين إيالة جدة، والإدارة المصرية
(١٢٣٤ - ١٣٠٣هـ) - (١٨١٨ - ١٨٨٥م)

د. شوقي عطاالله الجمل
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بجامعة القاهرة

مقدمة: يتميز البحر الأحمر بين بحار العالم بموقعه الفريد، وهو عبارة عن حوض شريطي الشكل يفصل بين كتلتين من القشرة الأرضية هما شبه الجزيرة العربية، وشمال أفريقيا. وقد كان منذ أقدم عصور التاريخ شرياناً حيوياً مهماً للمواصلات بين قارات العالم القديم، كما لعب في العصر الحديث دوراً واضحاً في اتجاهات الدول الكبرى وسياستها.

وتطل على البحر الأحمر عشر دول هي: : اليمن، والمملكة العربية السعودية، والأردن، وفلسطين في آسيا - ومصر والسودان، وارتيريا، وأثيوبيا، وجيبوتي، والصومال في أفريقيا - أي من هذه الدول الأسيوية والأفريقية ثماني دول عربية[١].

وطول الساحل الغربي للبحر الأحمر ٢٢٠٠كم، أما الساحل الشرقي فيمتد من العقبة شمالاً إلى عدن جنوباً، ويُضاف إليه مكملة الساحل العربى للخليج حتى البصرة بالعراق.[٢]

وكان للعرب نشاط كبير في هذا البحر، وعن طريقه كانوا ينتقلون للجانب الأفريقي من هذا البحر ونشير بالذات إلى أن التجار اليمنيين والحجازيين كانت لهم علاقات تجارية مع الحبشة، وأدت هذه العلاقات إلى هجرة جماعات من عرب شبه الجزيرة العربية إلى السهول المحيطة بهضبة الحبشة، نذكر منهم على وجه الخصوص جماعة من قريش هاجروا إلى جبرت (أوفات) وسُموا بعد ذلك بالجبرتية، وقد قام هولاء بإنشاء أول دولة إسلامية في الحبشة، وأخذ نفوذهم يتسع حتى نجحوا في القرن الثامن الهجرى في تأسيس سبع ممالك زاهرة سُميت (ممالك الطراز الإسلامي)، وقد تحدث عنهم كثيرون من المؤرخين المسلمين.[٣]

وقد احتكر العرب الملاحة في البحر الأحمر طوال العصور الوسطى وأوائل العصور الحديثة، وكانت سفنهم التجارية تخترقه حاملة بضائع الشرق التى تصل إلى السويس ومنها تُنْقل براً - قبل شق قناة السويس - إلى موانى البحر المتوسط ومنها إلى أوروبا.

وأدى النشاط البحرى للبرتغال منذ القرن التاسع الهجرى (الخامس عشر الميلادى) إلى كشف طريق رأس الرجاء الصالح في أواخر هذا القرن، ووصولهم إلى سواحل أفريقية الشرقية ومهاجمتهم الإمارات العربية التي كانت قد قامت على الساحل الشرقي للقارة من زمن بعيد.[٤]

وبوصول البرتغال إلى شرق القارة، ودخولهم مياه المحيط الهندى حققوا هدفهم الأساس من الوصول إلى تجارة الشرق، وسقطت في أيديهم معظم الإمارات العربية على الساحل الأفريقى، وبعد ذلك اتجهوا لساحل الجزيرة العربية والخليج، فهاجموا مسقط، وهرمز، وعدن.

وبعد ذلك اتجه البرتغاليون إلى مياه البحر الأحمر واستولوا في عام (٩١٣هـ/ ١٥٠٧م) على جزيرة سوقطرة الواقعة بالقرب من الساحل الجنوبي للجزيرة العربية إلى الشرق من عدن، وذلك بهدف السيطرة على مدخل البحر الأحمر الجنوبي.

وقد تنبه المماليك لخطورة الانتشار البرتغالي في مياه المحيط الهندي واتجاههم للبحر الأحمر الذى يؤدى للأماكن المقدسة الإسلامية فاتجهوا إلى تدعيم وجودهم في سواحل البحر الأحمر خاصة في ثغر (جدة) لأهمية في حماية الأراضى المقدسة الإسلامية - ولتحقيق هذا الهدف أرسل السلطان الغورى حملة بحرية بقيادة الأمير حسين الكردى بهدف تحصين جدة وبناء سور ضخم ذى أبراج عالية لحماية جدة من أى مُغير، كما أمر الكردى بعمل تحصينات مماثلة فى موانىء البحر الأحمر خاصة الثغور اليمنية ترقباً لأى محاولات من البرتغال لتهديد البلاد الإسلامية - خاصة أن البرتغال لم يُخفوا أن أهدافهم لاتقتصر على الأهداف الاقتصادية بل إن الدوافع الدينية وراء تحركاتهم ونشاطهم البحرى والحربى، كما اتجه المماليك أيضاً إلى بناء قوة بحرية فى ميناء السويس تكون على أُهبة الإستعدلد لمراجهة أي خطر من وراء تحركات البرتغال في المحيط الهندي وبأتجاه البحر الأحمر. (٥)

لكن كانت موقعة ديو البحرية فى عام (٩١٥ هـ/ ١٥٠٩م) فاصلة القول في انتقال السيادة البحرية في المحيط الهندي والطرق المؤدية إليه لهذه القوة البحرية الجديدة بعد إنهزام الأسطول المملوكي وتحطمه، ووصلت الحال إلى أنهم حرَموا على العرب القيام بأي نشاط بحري تجاري في هذه المياه التي كانت منذ قرون عدة بحاراً عربية لايكاد ينازع التجار العرب فيها منازع.

وقد تأثرت هيبة المماليك السياسية نتيجة هزيمتهم الساحقة على يد البرتغال، وانتهت دولة المماليك في الشام ومصر والحجاز - إذ سقطت الشام في يد السلطان سليم العثماني في عام (٩٢٢هـ/ ١٥١٦م) وتبعتها مصر في عام (٩٢٣هـ/

١٥١٧م) وسلم الحجاز سلماً، إذ أرسل شريف مكة الشريف بركات ابنه محمد الأنمى للسلطان سليم بالقاهرة يحمل إليه مفاتيح الكعبة ويعلن الدخول فى طاعته، وقبل السلطان سليم ولاءه وثبته على إمارته. (٦)

وأدركت الدولة العثمانية أهمية البحر الأحمر، وأن الحاجة ماسة لتأمين الملاحة فيه ومراقبة حركات السفن البرتغالية وغيرها من السفن الأوروبية التي بدأت تمخر عُباب هذا البحر بعد كشف طريق رأس الرجاء الصالح.

ولذلك أنشأوا (ولاية الحبش العثمانية) موضوع هذا الحديث. وقد لعبت هذه الولاية دوراً مهمّاً في مراقبة حركة الملاحة في البحر الأحمر، وقد انتقلت السيادة على هذه الولاية بين مصر وجده كما سنوضح بعد.

أولاً: نشأة ولاية الحبش العثمانية:

نظراً للأهمية الاستراتيجية لميناء جدة فقد جعلها العثمانيون فى البداية نيابة تابعة لهم مباشرة يُعينون لها نائباً من طرفهم.

كذلك أدرك العثمانيون أهمية عدن كخط الدفاع الأول عن الحرمين الشريفين ولذلك اهتموا ببسط سلطانهم عليها، وقد تكبد العثمانيون الكثير في سبيل ذلك بسبب بُعد اليمن عن مركز الدولة بالإضافة إلى وعورة أرضها، فكان سكانها دائمى الثورة والخروج عن طاعة الدولة. (٧)

ولما كانت من الدوافع الرئيسية لنشاط البرتغال الكشفي والإستعماري الوصول إلى مملكة الحبشة المسيحية مملكة القديس يوحنا (Prester John) والتفاهم معها للقيام بحركة كماشة لتطويق العالم الاسلامي - وهو مايعتبره بعض المؤرخين امتداداً للحركة الصليبية - فقد كان وصول البرتغال لشرق القارة فرصة لتحقيق هذه الأهداف الدينية الاستعمارية. (٨)

وقد صُدم البرتغاليون حين اكتشفوا أن الأحباش يرتبطون بالكنيسة الأرثوذكسية المصرية - ورغم ذلك فإن البرتغال وجهت بعض جهودها في هذا

المجال لتحويل الدولة الأفريقية المسيحية الوحيدة في ذلك الوقت (الحبشة) إلى المذهب الكاثوليكي معتمدة على ما أصبح لها من نفوذ بسبب سيطرتها على التجارة بين الهند والحبشة - لكن كان من الصعب تحقيق هذا الهدف، لأن الارتباط بين الكنيستين المصرية والحبشة يرجع إلى قرون عدة مضت بل تمتد جذوره إلى بداية دخول المسيحية إلى الحبشة.[9]

ومع كل هذا أُضطرت القوتان (الحبشة والبرتغال) لتوجيه جهودهما للوقوف في وجه القوة الإسلامية والتي تَمثل فصل من فصولها في محاولات البطل الصومالي أحمد بن ابراهيم الذي اشتهر باسم جراى (القرين) للزحف صوب الحبشة تؤيده قوة الأتراك العثمانيين وعرب شبه الجزيرة العربية - وأمدت البرتغال الحبشة بقوة على رأسها أحد أبناء (فسكوداجاما) المكتشف الشهير، وقد مُنيت القوات البرتغالية بخسائر فادحة وقتل قائدها، لكن لم تستطع القوات الإسلامية من جانبها أن تُحقق نصراً حاسماً على الحبشة.[10]

على أن البعثات الدينية البرتغالية بقيت تمارس نشاطها في الحبشة والمناطق المحيطة بها أكثر من قرن من الزمان - حتى عام (١٠٤٣هـ - ١٦٣٣م) وإن كانت قد فشلت في مهمتها الدينية بسبب ما أحاط بها من شكوك - وبسبب نفور الأحباش أنفسهم من المحاولات المبذولة لتحويلهم عن المذهب الذي اعتنقه أباؤهم وأجدادهم، وعن التقاليد والعادات الدينية التي توارثوها لكن يُذكر لهذه البعثات نشاطها العلمي الذي تمثل في نشر الكثير من المعلومات عن جبال الحبشة وبحيراتها وأنهارها.

وولاية الحبش العثمانية تمتد على الساحل بين سواكن ومصوع - ومقدار امتداد سلطانها للداخل يتوقف على أحوال كثيرة، بالطبع لم تمتد لبلاد الحبشة لكن التسمية ترجع لأن هذه البلاد هى مخارج الحبشة، والمهمة الرئيسية لنائب سواكن ومصوع - هى مراقبة تحركات الأحباش وإخطار الدولة بهذه التحركات لإتخاذ

الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب لمواجهة هذه التحركات وإحباطها - فهى بمثابة (الرباط) أو المدن والقلاع الحدودية التى تُراقب تحركات الأعداء قبل أن يصلوا إلى حدود البلاد الإسلامية، هذا وبحكم البعد وضآلة الموارد، وبحكم أن الحامية العثمانية التي هبطت تلك البلاد اختلطت بالسكان ولم تُجدد، فالسلطة العثمانية فيها كانت تستلزم - حينما يضعف أمرها - إلى أن تُرسل حَملة لإرجاع الأوضاع وفق ماكانت علية.[11]

ويرجع الفضل في تأسيس ولاية الحبش الإسلامية إلى (إزدمر باشا) الذي ولى شئون اليمن في الفترة من (٩٥٦ إلى ٩٦٢هـ/ ١٥٤٩ - ١٥٥٥م) فكانت فترة ولايته لليمن لإدراك أهمية وجود قوة عثمانية على الثغور الأفريقية المطلة على البحر الأحمر لتراقب حركة الملاحة في هذا البحر ونشاط البرتغال وحلفائهم الأحباش فيه - فنصح السلطان سليمان القانونى بالعمل على تدعيم النفوذ العثماني على ساحل البحر الأحمر.

فتم إعداد جيش في مصر نجح في الاستيلاء على سواكن وبعض الأقاليم المحيطة بها فكانت نواة لولاية الحبش العثمانية وأصبح أزدمر باشا أول وال لها تولى أمرها (٩٦٢هـ - ٩٦٧هـ/ ١٥٥٥هـ - ١٥٥٩م) وخلفه في الولاية ابنه عثمان.[12]

وبعد أن وطد العثمانيون أقدامهم في ثغري سواكن ومصوع - أنشأوا فيها ولاية اطلقوا عليها اسم (ولاية الحبش)، وربط العثمانيون بين هذه الولاية وثغر جدة ووحدوا إدارتها وأصبحت مهمتها مراقبة حركة الملاحة في البحر الأحمر.

ونشير إلى أن سواكن ارتبطت منذ زمن بعيد بشبه الجزيرة العربية، فمنها يبحر الحجاج الأفارقة إلى بلاد العرب سواء القادمون من مصر أو شمال أفريقيا أو غربها، ومنها تصدر إلى بلاد العرب المنتجات الأفريقية، ومنها ترد البضائع الواردة من الهند أو من غيرها من أقاليم الشرق.

وجنوب سواكن بمسافة صغيرة يقع ثغر مصوع وهو على جزيرة قريبة من الساحل، وهى مواجهة للثغور اليمنية المشهورة، ومصوع مخرج البحر الأحمر الطبيعى إلى كل الأقاليم الشمالية في الحبشة.

وبين مصوع ووادى النيل إقليم (بوغوص) وهو إقليم متوسط الارتفاع خصب، جيد المناخ له أهمية اقتصادية وسكانيه خليط من أجناس متعددة وعدد كبير منهم يدين بالإسلام.

وقد حاولت الدولة العثمانية أن تمنع دخول السفن الأجنبية في مياه البحر الأحمر بحجة الأماكن الإسلامية المقدسة التى يؤدى إليها هذا البحر - فألزموا السفن الأوربية بأن تُفرغ حمولتها فى موانىء اليمن الجنوبية وبعد ذلك تنقلها سفن إسلامية عبر البحر الأحمر إلى وجهتها سواء أكانت السويس أو غيرها من موانى هذا البحر - لكن هذه السياسة - سياسة تضييق الحركة التجارية في البحر الأحمر لم يكن الاستمرار فيها، فمنذ أواخر القرن الثامن عشر بدأت الحركة تدب من جديد وذلك يرجع لعاملين:

العامل الأول:

عامل أوربى يتمثل فى الاهتمام بإحياء تلك الطرق، فقد زاد اهتمام الأوربيين بطريق البحر الأحمر، وحاولوا الاتفاق مع السلطات المحلية فى مصر، كما قامت محاولات للاتفاق مع السلطات المحلية أيضاً لتفتح طريق الخليج المؤدي للفرات وتنظيمه، ولم تقتصر المحاولات على دولة واحدة بل اهتمت بها دول عديدة في مقدمتها انجلترا، وفرنسا، وهولندا، والنمسا، وترتب على هذه الاتفاقات مع السطات المحلية تعقيدات ومشاكل دبلوماسية.

المهم أن سياسة تقييد الملاحة فى هذه المرافق العالمية لم يكن فى الإمكان استمرارها، وحين نزل بونابرت فى مصر حاول أن ينشئ علاقات مع سلطات فى الهند وفي شبه الجزيرة العربية، فكتب رسائل لشريف مكه ولبعض زعماء، الهند.

وحين تحالف الإنجليز مع العثمانيين لإخراج الفرنسيين من مصر - استخدموا البحر الأحمر - فوصلت مراكبهم من الهند حتى السويس وجاءوا بجيش من الهند نزل في القصير ومنها لقنا والقاهرة، وبالطبع ترتب على هذا الربط بين مصر والهند.

وفى السنوات الأولى من حكم محمد علي لمصر ظهر واضحاً أن حالة الركود التى كان عليها البحر الأحمر والبلاد المطلة عليه سواء الأسيوية أو الإفريقية - قد تغيرت رأسا على عقب، ومما يدل على ذلك أن أول عمل سياسي عمله محمد علي سنة (١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م) كان دخوله مع حاكم الهند العام فى مكاتبات لإقامة علاقات سياسية - كذلك كان اتصال محمد علي بالشخصيات البارزة فى الجزيرة العربية مستمراً.

العامل الثاني:

الذي قضى على سياسة الركود التي أرادت الدولة العثمانية فرضها على هذه الجهات - عامل عربي داخلي هو النشاط في شبه جزيرة العرب وقيام حركات مناهضة للدولة العثمانية - فكللفت الدولة باشوية بغداد، ثم باشوية دمشق، ثم باشوية مصر بإخضاع هذه الحركات.

والحقيقة إن محمد علي على الرغم من في حملاته فى هذه البلاد. والتى إستغرقت مايقرب من عشر سنوات - كان مُنفذاً لسياسة عثمانية - لكن النتائج كانت أهم من ذلك بكثير - فقد أُحيلت مناطق البحر الأحمر وولاية الحبش العثمانية إلى والي مصر كما سنوضح بعد.

حدث ذلك في وقت كانت الحركة قد بدأت تدب من جديد فى البحر الأحمر وأخذت أنظار الدول الأوربية تتجه إليه أكثر، وستشهد السنوات التالية لحكم محمد علي بمصر - خاصة فترة حكم إسماعيل نشاطاً مضاعفاً في هذه المناطق.[١٣]

على أن الدولة العثمانية كانت تُشرف على الملاحة فى البحر الأحمر والبحار المؤدية إليه عن طريق أربع قواعد مهمة هى:

أ- **مصر**: فمنها (من ميناء السويس بالتحديد) كانت تخرج الحملات التى كانت تضطر السلطنة لإرسالها لضبط الأمور فى الحجاز أو غيرها من بلاد شبه الجزيرة العربية، ومنها أيضاً كانت تُراقب حركات الأوروبيين فى البحر الأحمر.

ب - **ولاية الحبش**: فمن جدة وما اتصل بها من نفوذ عثماني يمتد للساحل المواجه تُراقب حركة الأحباش والقوى الأوربية التي تساندهم، كما تراقب أيضاً حركة السفن فى البحر الأحمر.

ج - **باشوية دمشق**: مركزها مماثل للقاهرة فمنها تخرج حملات لضبط الأمن لكن ليس بحجم القيمة السياسية والاستراتيجية التي كانت لمصر.

د- **بغداد**: وهي تلعب دوراً لا يقل عن دور القاهرة - فى نطاق الخليج العربي وطريق الفرات إلى حلب والبحر المتوسط، ثم هى النافذة العثمانية التى يطل منها العثمانيون على بلاد فارس وما بعدها، وقد زادت أهميتها بعد أن توطدت أقدام الإنجليز في الهند وأصبحوا يطمعون فى التقدم صوب إيران.

وقد زار الرحالة بوركهارت سواكن فى عام ١٨١٤م ومنها عبر البحر الأحمر إلى جدة، وقد تحدث عن إمارة الحبش العثمانية فذكر إنه لاحظ أن بسواكن سلطتين، سلطة محلية حضرية وسلطة عثمانية تتمثل في نائب السلطنة هناك - وأن الأهمية تتركز فى من يُمسك بإيراد الجمارك هناك، ومقدار قوة نائب السلطان أو ضعفه تقاس بقدرته ونفوذه على الميناء. (١٤)

هذا ونُشير إلى أن السلطنة العثمانية شُغلت بمشاكلها الكثيرة فى أواسط أوربا وفيما يقابل البحر الأسود، وموضع احتكاكها مع الدولة الصفوية فى أذربيجان مما جعلها تتراخى إلى حد كبير عن تدعيم قواتها فى ولاية الحبش وغيرها من المناطق

التي كانت مسئولة عن حماية الطرق المؤدية للبحر الأحمر، وذلك فى وقت كانت الدول الإستعمارية قد أخذت تعمل لتدعيم نفوذها في هذه الشرايين الملاحية المهمة.

ثانياً: مصر تسعى لوضع ولاية الحبش العثمانية تحت سلطانها:

كان طبيعيا أن تهتم مصر بالبحر الأحمر والملاحة فيه، فلاشك فى أن مصر لم تنس الدور الرئيسى الذي كان يلعبه البحر الأحمر كشريان ملاحى قبل أن يكتشف البرتغاليون طريق رأس الرجاء الصالح ويحولوا الملاحة إليه، وكان هذا سبباً كافياً لتدهور دولة المماليك فى مصر ثم سقوطها، فقد كانت التجارة المارة بهذا البحر مصدراً رئيسياً لدعم الحياة الاقتصادية والعسكرية لهذه الدولة.

فلما دب النشاط من جديد فى هذا البحر، واتجهت إليه الأنظار، وبدأت الدول والشركات الأجنبية تسعى لوضع أيديها على نقط مهمة فى هذا الطريق البحرى - كان طبيعياً أن تسعى مصر لتسبق الدول الأوربية فى هذا المجال.[١٥]

وفى عام (١٢٣٢هـ/ ١٨١٦م) لما كُلف محمد علي والي مصر من قبل الدول العثمانية بالقيام بحملاته فى بلاد العرب أُلحقت (ولاية الحبش العثمانية) بالإدارة المصرية لكن في سنة (١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م) بعد التسوية المعروفة بين مصر والدولة العثمانية - رجعت الأوضاع فيما يتعلق بهذه الولاية إلى ماكانت عليه من قبل. وفى ١٩ رمضان ١٢٦٢هـ/ ١٢ سبتمبر ١٨٤٦م أحيلت إدارة جمركى مصوع وسواكن إلى محمد علي - فأحال أمر إدارتهما إلى مديرية التاكه، حقاً لم تنقل السيادة على هذه الجهات إلى مصر كاملة - إنما أُعطيت مصر حق إدارة الجمرك - لكن إدارة الجمرك في مثل هذه الموانى كانت هى كل شئ تقريباً، لأن المتحكم فى الجمرك يجمع في يديه السلطة المادية والحربية التي تتحكم في الميناء والمنطقة المحيطة به، وهكذا عاد التنظيم المصري والإدارة المصرية إلى هذه الجهات.[١٦]

وفي عهد عباس أُعيدت إدارة الميناءين في عام ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٩م لإيالة جدة فعادت الأمور لما كانت عليه قبل الإدارة المصرية.[١٧]

على أني أشير إلى أن دخول هذه الجهات في حوزة الإدارة المصرية كان كفيلاً بوضع حد لتدخل الأجانب في شئونها بعكس الوضع في حالة عودتها إلى الإدارة العثمانية الصرفه - ويرجع ذلك إلى أن السلطة بهذه الجهات كانت توضع في يد نائب السلطان العثماني وكانت تسانده حامية عثمانية - لكن كان الأمر ينتهي بأن الحامية العثمانية كانت تندمج في الحياة العامة للسكان وتنسى مهمتها الأساسية وتضعف هيبتها مما يُطمع الطامعين في هذه الجهات. (١٨)

فالحقيقة إنه في الوقت الذي أخذت فيه الدول الإستعمارية تعمل لتقوية نفوذها في هذه الجهات فإن الدولة العثمانية شُغلت بمشكلاتها مع الدول المجاورة بالإضافة إلى مشاكلها الداخلية، وأدى هذا لتعرض هذه المناطق المهمة سواء على الساحل الأفريقي أو الأسيوي للأطماع الأوربية بالإضافة إلى هجمات الأحباش الذين كانوا كثيراً مايهاجمون مصوع وسواكن ويحاولون قطع المياه عن حاميتهما. فإذا وجدوا أن هذه الجهات من المناعة بحيث يتعذر عليهم الاستيلاء عليها نهبوا ما امتدت إليه أيديهم وأحرقوا الأكواخ المصنوعة من القش وولوا هاربين. (١٩)

وكانت الدول الاستعمارية تجد في هذه الاضطرابات التي تحدث في هذه الجهات فرصة للتدخل في شئونها.

وبعد إن استقرت الأمور في مصر للخديوي إسماعيل - اتجهت الحكومة المصرية لبذل جهودها لإعادة سيطرتها على ميناءي سواكن ومصوع، ولتحقيق ذلك كتبت الخديوية المصرية خطاباً إلى معتمدها بالأستانة جاء فيه: (٢٠)

"إنه بناء على طلب المرحوم محمد علي باشا سبق إلحاق ميناءى سواكن ومصوع بمديرية التاكه - إلا أنه في زمان المرحوم عباس باشا صدر أمر بإلحاقهما بإيالة جدة - لكن الصالح العام يستدعى ضرورة إعادتهما إلى الإدارة المصرية وإلحاقهما بمديرية التاكة".

وقد عددت مصر الأسباب التي ترى أنها توجب هذا الإجراء ومنها:

١ - أن العربان التابعين لمديرية التاكه يفرون إلى سواكن ومصوع هرباً من دفع ماعليهم من الأموال الأميرية، كما أن العربان التابعين للميناءين المذكورين يفرون إلى الجهات الخالية بين المينائين وبين أراضى التاكة عندما يُطلب منهم دفع ماعليهم من أموال أميرية، فجميع هؤلاء لايسددون ماهو مطلوب منهم، فتخسر بذلك الخزانة مبالغ طائلة.

٢- وجود هؤلاء الفارين فى تلك الجهات يُغذى فيهم روح الفساد ويشجعهم على إقتراف المفاسد.

٣- تتخذ حكومة الحبشة من أولئك العربان أداة للإفساد والتحرش بالمصريين.

٤- خضوع تلك البلاد لإدارة واحدة وإشراف المأمورين المصريين عليهم يجعلهم تحت مراقبة تامة مما يدعو لاستتباب الأمن.

٥- العمل على رقي هذه البلاد وسكانها وتعميرها.

٦- وضع حد لتجارة الرقيق يستلزم وضع المينائين تحت الإدارة المصرية.

وقد وعد خديوى مصر بأن يدفع لخزينة جده سنوياً ماكان الميناءان يدفعانه هما وملحقاتهما لهذه الخزينة.

ونلاحظ هنا أن إسماعيل فى الوقت الذى يُعزز فيه طلبه بأن استقرار السلام وحصول الدولة على مستحقاتها من العربان يستلزم إخضاع المينائين للإدارة المصرية - فانه يُشير إلى ضرورة هذا الإجراء لمحاربة تجارة الرقيق وهو الأمر الذي يهم الدول الأوربية بالذات.

وكا طبيعيا أن يسعى إسماعيل لتحقيق رغبته فى ضم المينائين بوسائله الخاصة التي برع فيها، فأصبحت من صفاته اللازمة له - وهى رشوة حاشية السلطان وكبار رجال دولته.

وكان على رأس الذين يهم إسماعيل أن يعاونوه فى هذا السبيل الصدر الأعظم - لذلك بعث له إسماعيل بهدية مناسبة مع خطاب شكر على جهوده لتأييد طلب مصر لضم الميناثين إليها - ذلك الطلب الذي تقرر عرضه على مجلس وزراء الدولة العثمانية، وفى خطابه رجاه إسماعيل أن يداوم بذل جهوده حتى تنتهي المسألة كما تُريد مصر.

ولما كانت الدولة العثمانية قد أرسلت لإيالة جده تطلب رأيها فى هذا الشأن حيث إن الأمر يخصها - فقد أرسل الخديوى على جودة بك - المندوب المصري بجدة ليوضح الأمر لوالى جدة، ولكل من شريف مكه ووالى المدينة، ويؤكد على حقيقة أن ضم الميناثين للإدارة المصرية لن يترتب عليه إضرار بدخل ميناء جده.[٢٢]

وقد عاود الخديوي الكتابة للباب العالى ليؤكد أن بقاء ميناءى مصوع وسواكن بعيدين عن الإدارة المصرية - تسبب عنه تدخل الأجانب فى شئونهما، وضرب الأمثلة لتوضيح الوسائل التي يتبعها هؤلاء الأجانب للتدخل فى شئون هذه الجهات كتدخلهم لإخلاء سبيل المحبوسين. كذلك نشاط البعثات الدينية الأجنبية فى هذه الجهات، ذلك النشاط الذي لايقتصر على الناحية الدينية فحسب - بل تعداها إلى تدخل رجال الدين الأجانب فيما هو من شئون الحكومة والإدارة، وذكر أن كل هذه الأشياء يمكن القضاء عليها لو أُحيل الميناءان إلى الإدارة المصرية.

الفرمانات السلطانية بإحالة سواكن ومصوع للإدارة المصرية:

نُوقش طلب مصر بإحالة ميناءى سواكن ومصوع للإدارة المصرية فى مجلس وزراء السلطنة العثمانية - وقد اقترح المجلس الموافقة على الإحالة - على أن تكون لمدة ثلاثة سنوات - انتظاراً لما تُسفر عنه نتائج مد السكة الحديدية بمعرفة الشركة العزيزية للخرطوم، ومنها إلى سواكن ومصوع بالنسبة لجمرك جدة.

ولم يَرقُ لإسماعيل هذا التحديد فأرسل إلى معتمده بالأستانة فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٨١هـ خطاباً مفصلاً يفند فيه تلك المزاعم ويطلب شرح الموضوع

لذوى الشأن بالأستانه على حقيقته.[٢٤]

وفى أواسط شهر ذى الحجة ١٢٨١ (مايو ١٨٦٥)- أصدر السلطان عبدالعزيز ابن محمود الثانى فرماناً بإحالة ميناءى سواكن ومصوع إلى الإدارة المصرية على أن يؤدى إيرادهما إلى خزينة جدة - كما كان مُتبعاً فى عهد محمد علي باشا، فيورد ٢٥٠٠ كيس سنوياً للخزينة المذكورة، بالإضافة إلى ٥,٠٠٠ كيس هى إيراد الجمرك والملاحات - حسب إيرادها فى سنة ١٢٨٠هـ.[٢٥]

وقد اشتُرط فى هذا الفرمان أن تكون الإحالة مدة حكم الخديوى الحالي فقط ولاتتعداه إلى ورثته أي أنها تكون مقصورة على ذاته.

كما أُشترط أنه إذا ظهر فى المستقبل عجز فى إيراد الحجاز وزيادة ملحوظة فى إيرادات الجهات المذكورة، فجبراً للنقص يجرى التعديل والعلاوة مرة كل ثلاث سنوات، كما نوه فى الفرمان على أن تُبذل السلطات المصرية الجهد لمنع تجارة الرقيق، وكان هذا كما أشرنا من قبل - من الأسباب القوية التى اعتمدت عليها مصر فى طلب إحالة الميناءين إليها للضرب على أيدى تُجار الرقيق الذين يتخذون من هذه الموانى منافذ لترحيل بضاعتهم المحرمة.

هذا وقد أوفى الخديوى إسماعيل بوعده للصدر الأعظم وغيره من كبار رجال الأستانه الذين أسهموا في تذليل العقبات التي اعترضت الطريق أثناء محاولة ضم الميناءين المذكورين إلى مصر.

ففى ٦ ربيع الأول سنة ١٢٨٢هـ أصدر أمراً بالإنعام على كامل بك القبوكتخدا بثلاث آلاف جنيه عثمانى، كما أرسل فى ١٣ ربيع الأخر سنة ١٢٨٢هـ إلى كامل بك يفيده بأنه أرسل إلى الصراف (كبورق بك) لصرف المبلغ الذي كان قد وُعد به فخامة فؤاد بك وقدره ثلاثة آلاف كيس، وكذلك ماوعد به دولة عالي باشا وقدره ألفا كيس، وقد أبدى الخديوي امتنانه وسروره لقبول فخامة فؤاد باشا ودولة عالي باشا للمبلغين وعد ذلك مظهراً من مظاهر الصداقة والمحبة المتبادلة.

ومنذ صدور فرمان مايو ١٨٦٥ وإسماعيل يفكر في الوسيلة التى يُمكن بها تعديل الفرمان للتخلص من القيود التي جاءت فى الفرمان - وجاءت الفرصة المناسبة فى فرمان تغيير الوراثة الصادر فى ٢٠ محرم ١٢٨٣هـ (٢٧ مايو ١٨٦٦م) فقد نجح إسماعيل فى أن يجعل الإحالة وراثية فنص فيه على " إن تنقل ولاية مصر من الآن فصاعداً مع ماهو تابع إليها من الأراضى وكامل ملحقاتها وقائمقامبتى سواكن ومصوع إلى أكبر أولاد الوالي المذكور بطريق التوارث وبالصورة نفسها إلى أكبر أولاد ذريته - فإذا خلا منصب الولاية من وال ولم يترك الوالي المتوفي ولداً ذكراً ينتقل الإرث إلى أكبر إخوته - فإن لم يكن له أخوة فإلى أكبر أولاد أخيه الأكبر الذكور ".[٢٦]

وهكذا أصبحت إحالة هذين الميناءين إلى الإدارة المصرية غير مقصورة على والي بالذات.

وبعد صدور الفرمان السلطاني بضم الميناءين (سواكن ومصوع) وتوابعهما إلى الإدارة المصرية - أرسل خديوي مصر فى ٢٤ محرم ١٢٨٢ هـ خطاباً لكل من والي جده وشريف مكه بمضمون الفرمان وبرجاء تسليم الميناءين إلى (جعفر باشا مظهر) وكيل حكمدار الأقاليم السودانية.

وفي نفس الوقت أرسلت مكاتبة إلى جعفر مظهر ليأخذ الخطاب المشار إليه ليسلمه بنفسه لوالي جده، ويذهب لإتمام عملية التسليم.

هذا على أن تسلم الإدارة المصرية لسواكن تم مباشرة بعد صدور الفرمان السلطاني، أما تسلم ميناء مصوع فقد تأخر مدة بسبب ثورة الجند فى التاكه، فبعد القضاء على تلك الثورة أمكن اتخاذ الإجراءات لتسليم مصوع.

فقد كتب الخديوى فى ١١ شوال سنة ١٢٨٢هـ إلى قائمقام مصوع خطاباً جاء فيه " إنه لابد أن يكون دولة الباشا والي جده قد أخبره بأمر إحالة إدارة ميناء سواكن ومصوع إلى الإدارة المصرية - وقد تم فعلاً تسلم سواكن من مدة وأخذ المأمورون

المعينون من قبل الحكومة المصرية فى إدارتها - إلا أن تسلم مصوع كان قد توقف لموانع قد زالت الآن - ولذلك فقد عين (حسن بك رفعت) محافظاً لها وأرسل معه كتاباً بهذا المضمون، فإذا وصلها يتم تسليم إدارة مصوع حسب الشروط المقررة.»[٢٧]

التنائج التي ترتبت على المتغيرات التي طرأت على وضع الولاية

أشرنا من قبل إلى أن الهدف الأساسي من إنشاء (ولاية الحبش العثمانية) التي تجمع إدارة جدة وسواكن ومصوع - هو أن تكون بمثابة الرقيب على الحركة فى البحر الأحمر - فقد شعرت الدولة العثمانية بأهمية هذا البحر الإستراتيجية وأهمية الموانيء الواقعة على شاطئيه الآسيوى والأفريقي، كما أن الأحداث أثبتت أهمية مراقبة الحبشة بالذات بعد أن اتجهت القوى الإستعمارية فى أوربا للاتفاق معها (مع الحبشة) لتطويق القوى الإسلامية بالإضافة إلى توجيه ضربة للممالك الإسلامية فى السهول المحيطة بالحبشة (ممالك الطراز الإسلامي).

وإذا كان البرتغال قد بدأوا هذه المحاولات الاستعمارية - فإن الدول الاستعمارية الكبرى التى حلت فيما بعد فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر محل البرتغال (انجلترا، وفرنسا، وإيطاليا) بدأت هى الأخرى تتجهة لتدعيم نفوذها في البحر الأحمر الذي دبت فيه الحياة بقوة من جديد كشريان ملاحى مهم.

وكان هذا فى مقدمة الأسباب التي دعت مصر لتطالب بوضع ميناءى سواكن ومصوع تحت نفوذها خاصة بعد أن ظهر بوضوح أن الدولة العثمانية أصبحت غير قادرة على مساندة ولايتها (ولاية الحبش العثمانية) لتتمكن من أداء مهمتها فى وجه هذه التيارات الاستعمارية العاتية.

وأشير إلى أن مصر رغم أن نفوذها السياسى والإدارى امتد إلى سواكن ومصوع فحسب - فإن صلاتها بجده ظلت مستمرة.

وكانت مصوع وسواكن في الفترة التي ظلتا فيها تحت الإدارة المصرية والتي امتدت من ١٨٦٥ إلى ١٨٨٤ - العيون المتيقظة التى تحمى هذا الطريق المائى الهام.

وقد ترتب على ضم سواكن ومصوع للإدارة المصرية أن شُكلت حكمدارية جديدة ضمت التاكه ومصوع وسواكن، وعُين جعفر باشا صادق حكمداراً لها وطُلب منه أن يعاين هذه الجهات ويكتب تقريراً مفصلاً عن أوضاعها الحالية وأن يدرك أهمية هذه الجهات بحكم موقعها المهم على البحر الأحمر ولقربها من بلاد الحبشة[٢٨].

لكن لم يَمض أكثر من خمسة عشر يوماً على هذا الأمر حتى عُدل عن هذا النظام الإدارى - وتقرر تعيين (ممتاز أفندى) محافظاً لسواكن، و(حسن أفندى رفعت)، محافظاً لمصوع على أن يكون جعفر باشا صادق حكمداراً لعموم السودان وتتبعه المحافظتان.[٢٩]

وفى ربيع الأول ١٢٨٧هـ ضُمت محافظات مصوع، وسواكن، وبربرة ومديرية التاكه وباقى الأقاليم السودانية المطلة على البحر الأحمر وشُكلت منها جميعاً ماعرف (بمحافظة سواحل البحر الأحمر) وعُين ممتاز باشا مديراً لعموم شرقي السودان ومحافظاً لسواحل البحر الأحمر.[٣٠]

وقام ممتاز باشا برحلة طويلة زار فيها كل بلاد ساحل البحر الأحمر وقدم تقريراً وافياً عنها وعن سكانها.

والحقيقة أن تقرير ممتاز باشا يكتسب أهمية خاصة لأنه يُعطى صورة كاملة مفصلة عن وضع مصوع وسواكن وسكانهما وأهميتهما وأوجه النقص التى يجب تلافيها.[٣١]

ومما أشار إليه ممتاز باشا فى تقريره عن مصوع أنها تقع على درجة عرض الخرطوم وأن سكانها يبلغون ٣,٠٠٠ نفس، وشرق مصوع (طابية) لعلها أفضل طوابى الساحل الغربى للبحر الأحمر، وقرب مصوع جُزر (دهلك).

وتحدث عن سواكن وذكر إنها قريبة من (طوكر) وقدر عدد سكانها هى والجهات المجاورة لها بـ ١٠٠,٠٠٠ نفس.

وقد أرفق ممتاز باشا بتقريره خريطة من عمل أركان حرب الجيش المصرى يوضح عليها مواقع المناطق المهمة.

وفى ٢٨ من ذي الحجة ١٢٨٩ هـ صدر أمر بتعيين منزنجر بك مديراً لعموم شرق السودان ومحافظاً لسواحل البحر الأحمر.[٣٢]

وحين ولي الخديوى توفيق على الحكم عيَن على رضا باشا محافظاً لسواحل البحر الأحمر من السويس حتى رأس حافون - وقد كتب على رضا باشا بعد زيارته لهذه المناطق تقريراً وافياً عنها.[٣٣]

أهم الاصلاحات التي قامت بها الإدارة المصرية في تلك الجهات:

لاشك في أن مصر أدركت أهمية الموانىء الواقعة على البحر الأحمر لسلامة مصر وسلامة الحجاز ولدرء الأخطار التي قد تتعرض لها نتيجة الأطماع الاستعمارية بعد أن تفتحت أنظار الدول الإستعمارية منذ أوائل القرن السادس عشر للبحر الأحمر وأهميته الملاحية والإستراتيجية - ولذا كانت محاولات مصر المستميته لضم هذه الموانىء إليها لتحل محل الدولة العثمانية في حمايتها، ولعل التقلبات العديدة والسريعة والتى لاحظناها فيما يختص بتغيير الحكام والموظفين في هذه الجهات بالإضافة إلى التغييرات السريعة في النظام الإداري فيها - ترجع أساساً إلى الشعور بأهمية هذه الجهات والخوف من أن النظام الموضوع لإدارتها لايفي بالواجب لحمايتها - لكن كانت لهذه التغيرات المستمرة والسريعة أضرارها - وقد أشار علي رضا باشا - حين عُين محافظاً لسواحل البحر الأحمر من السويس حتى رأس حافون في تقريره - إلى أن كثرة تغيير المحافظين فى مصوع وسواكن أدى إلى عدم الاستمرار فى تنفيذ كثير من الإصلاحات التى كانت قد بدأت.[٣٤]

ومع هذا فإن الإدارة المصرية قامت فى هذه الجهات بإصلاحات عديدة ومكلفة شملت جميع نواحي الحياة - وقد أشرنا من قبل إلى أن الواجب الأول لكل مدير أو حاكم جديد تمثل فى دراسة أحوال الجهات التى عُهدت إليه وكتابة تقرير عنها وما تحتاجه من إصلاحات سريعة وملحة.

وأهم الاصلاحات التي قامت بها الإدارة المصرية:(٣٥)

١ - المواصلات: الاهتمام بوسائل ربط هذه الجهات بعضها بالبعض الآخر وباقى جهات السودان وبمصر - وترتب على هذا تنظيم مسائل البريد والتلغراف، بل ودراسة مشروع ربطها مع باقى جهات السودان بالسكك الحديدية وإن كان هذا الأمر لم يتم تنفيذه لأن مشروع وصل السودان بمصر بالسكة الحديدية - أوقف العمل به سنة ١٨٧٨م بسبب الارتباك المالي الذي أوقع إسماعيل مصر فيه.

٢ - المباني: اهتمت الإدارة المصرية بأمر المباني الأميرية فى كل من مصوع وسواكن هذا بالإضافة إلى أن العمران شمل نواحى الثغرين بسبب توفير مواد البناء بهما، فبعد أن كانت البيوت وغيرها تُبنى بالقش - أصبحت تبنى بالأحجار.(٣٦)

وقد اهتمت الإدارة المصرية ببناء المرافق المهمة الرئيسية فى كل من الثغرين من مدارس ومساجد ومستشفى بكل منها ومطاحن للغلال، ومن أهم ماتم من أعمال عمرانية إصلاح المراسي وإعداد الموانىء لإستقبال السفن.

٣- إستغلال الموارد الطبيعية للبلاد: اهتمت الإدارة المصرية باستغلال موارد هذه الجهات الطبيعية فاهتمت بزراعة القطن وغيره بعد أن ثبت نجاح زراعته، كما اهتمت بالبحث عن المعادن(٣٧) - واستغلال الملاحات التي اشتهرت بها هذه الجهات حتى أنه مدت قضبان حديدية من الملاحات للساحل ورتبت مركبات لنقل الملح لمراكب الشحن.(٣٨)

٤ - المياه العذبة: من أروع الأعمال التي قامت بها الإدارة المصرية مد أنابيب المياه من العيون البعيدة عن مصوع وسواكن وتوصيلها لأماكن استقرار الأهالي وقد

ترتب على هذا استقرار الأهالي بعد أن كانوا يرتحلون عن الميناثين في أغلب فترات العام.[٣٩]

هذا ونشير إلى أن الأمن استتب في هذه الجهات واستقرت حياة الناس وأخذ النشاط يسدب فيها في ظل الإدارة المصرية.

ثالثاً: اتجاه أنظار الدول الاستعمارية لهذه المناطق المهمة:

أشرنا من قبل إلى أن أنظار الدول الأجنبية كانت قد اتجهت منذ زمن بعيد إلى هذه الجهات المهمة المطلة على البحر الأحمر سواء على شاطئه الأسيوي أو الأفريقي - وكان هذا في مقدمة الأسباب التي دعت مصر - خاصة في عهد إسماعيل - لتطلب إحالة إدارتها إليها.

وكانت مصر في فترة قوتها قادرة على أن تدرأ عن هذه الجهات خطر الأطماع الأجنبية فيها.

لكن ماوصلت إليه هذه الجهات من تقدم في ظل الإدارة المصرية بالإضافة إلى التطور المهم والسريع في وسائل المواصلات البحرية والصراع الدولي، بين الدول الاستعمارية الكبرى الذي وصل إلى ذروته في النصف الثاني من القرن التاسع عشر - خاصة بعد مؤتمر برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥، ووضع مصر الاقتصادي والسياسي نتيجة سياسة الخديوي إسماعيل وخلفائه - أدى كل هذا إلى تطلع الدول الإستعمارية وتسابقها لتحقيق أحلامها في هذه الجهات.

رابعاً: سقوط هذه الموانيء المهمة في أيدي الأجانب:

كانت إنجلترا بالذات في مقدمة الدول الاستعمارية الطامعة في هذه المناطق - فإنجلترا بالذات في مقدمة الدول الاستعمارية التي أدركت أهمية البحر الأحمر لارتباط ذلك بالبحر المتوسط والمحيط الهندي والنفوذ البريطاني في الهند.

وبالطبع ليس هذا مجال تتبع الدور الذي لعبته إنجلترا في البحرين الأحمر والمتوسط السابقة لموضوع حديثنا.[٤١]

ونلاحظ أن السياسة البريطانية لعبت دوراً ملتوياً لتحقيق أهدافها في مصر وفي المناطق التي كانت تحت سلطانها والمطلة على البحر الأحمر، فهي تارة تُجبر مصر على إخلاء أقاليم مطمئنة هادئة من ممتلكاتها بحجة الإرهاق المادي الذي تسببه إدارة مصر لهذه الأقاليم للخزانة المصرية المرهقة، وذلك بالطبع ليتيسر لها وضع يدها على هذه الأقاليم، وتارة أخرى تذرع باسم حق مصر الشرعي في ممتلكاتها لتُقصي دولة إستعمارية منافسة أخرى، ومرة ثالثة تسلم أملاك مصر لدولة حليفة لها أو قليلة الخطر حتى تتحين الفرص المؤاتية لتضع يدها هي على الفريسة.

وهكذا لم يأت عام ١٨٨٤م حتى كانت الدول الاستعمارية قد اقتسمت أملاك مصر المهمة الواقعة على البحر الأحمر، وكان نصيب إنجلترا وحليفتها إيطاليا في ذلك الوقت نصيب الأسد من أملاك هذه الفريسة المغلوبة على أمرها.

فوضع الإيطاليون في عام ١٨٨٢ أيديهم على (مصوع) واحتلوا بيلول، وبسطوا سلطانهم على المنطقة كلها الممتدة من رأس نصار جنوب سواكن إلى أوبوك - وفي مارس ١٨٩٠ صدر مرسوم إيطالي ينظم أمر هذه الممتلكات الإيطالية على البحر الأحمر التي سُميت في المرسوم باسم إرتريا.[٤٢]

على أن هذا الإجراء العجيب أسال لعاب الإيطاليين فتطلعوا إلى مد نفوذهم إلى الحبشة ذاتها - الدولة التي لعبت دوراً مهمًا في بداية هذا الصراع - لكن دورها في المرة الأولى كان لحساب القوى الإستعمارية لمواجهة القوى الإسلامية وتطويقها.

كما أن إنجلترا كان لها نصيب كبير في ثغور ساحل البحر الأحمر الأفريقي، فاستولت على بربرة وبلهار وزيلع وهي الجهات المقابلة لميناء عدن على الساحل الأسيوي، كما أن فرنسا احتلت (أوبوك) وتوسعت منها في الداخل فاستولت على تاجوره وجيبوتي وكونت منها مستعمرتها التي عُرفت بالصومال الفرنسي.

خامسا: ارتباط هذا النشاط الملاحي في البحر الأحمر بالاهتمام بجزره:

برزت أهمية جزر البحر الأحمر خاصة الواقعة في مدخله الجنوبي ومنطقة الشمال أثناء هذا الصراع.

والحقيقة أن الجزر الواقعة فى المدخل الجنوبي للبحر الأحمر مثل جزيرة بريم، والواقعة في مدخله الشمالي مثل صنافير وتيران التي تقع فى مدخل خليج العقبة لعبت دوراً مهمّا فى هذا الصراع بين القوى العربية سواء فى الجزيرة العربية أو فى مصر وبين القوى الإستعمارية، هذا بالإضافة إلى جزر دهلك وفاطمة وحالب الواقعة قُبالة الساحل الحبشى (الأثيوبي) بعد أن دخلت الحبشة عضواً في هذا الصراع.

ويضيق المجال لإبراز أهمية هذه الجزر - لكن نُشير إليها لأنها ستكتسب فى الحقيقة أهمية خاصة حين اتخذ الصراع بين العرب والدول الاستعمارية صوراً أخرى لعل أبرزها أثناء الصراع العربي الإسرائيلي فى وقتنا هذا. (٤٣)

هوامش البحث

١- Crichton, A.: History of Arabia, Ancient and Modern vol. 1 (1975 p. 74).

٢- عبدالغنى عبدالرحمن محمد: البحر الأحمر والأطماع الدولية (القاهرة ١٩٣٨) ص ٤٠ ومابعدها.

٣- للمزيد من التفاصيل عن هذه الممالك الإسلامية بالسهول المحيطة بالحبشة يرجع إلى:
- القلقشندى، أبو العباس أحمد: صبح الأعشى في صناعة الإنشا (القاهرة ١٩١٥) ج٥ ص ص ٣٢٥ - ٣٣١.
- المقريزى، الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام (نشر د. رنك (القاهرة ١٨٩٥).
- شهاب الدين بن أحمد عبدالقادر (عرب فقيه): فتوح الحبشة نشره رينيه باسيه (مارس ١٨٩٧).

٤- Duffy, James: Portuguese Africa (London 1959) p. 28.
٥- ابن إياس: بدائع الزهور فى وقائع الدهور ج٤ ص ٨٩ ومابعدها.
٦- لمزيد من التفاصيل يرجع إلى:
أحمد فؤاد متولى (دكتور): الفتح العثماني الأول للشام ومصر (١٩٧٦).
٧- عن فتح العثمانيين لليمن يرجع إلى:
سيد مصطفى سالم (دكتور): الفتح العثماني الأول لليمن (د.ت).
٨- عبدالملك عودة (دكتور): السياسة والحكم فى أفريقيا (القاهرة ١٩٥٩).
٩- عن العلاقة بين الكنيستين المصرية والحبشية يرجع إلى:
شوقى الجمل: تطور العلاقة بين الكنيستين المصرية والإثيوبية وانعكاساتها على العلاقة السياسية بين الدولتين (الندوة الدولية للقرن الأفريقي - معهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٨٧) ج٢ ص ص ٦٦٧ - ٦٦٩.
١٠- للدراسة التفصيلية لحياة البطل الصومالي أحمد جراى، وكفاحه ضد الأحباش وحلفائهم البرتغال حتى استشهاده فى عام (٩٥٠هـ/ ١٥٤٣م) يرجع إلى:
عرب فقيه، شهاب الدين أحمد عبدالقادر بن عثمان: المرجع السابق.
١١- شوقى الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر (هامش ص ٣٠).
وكذلك محمد أنيس (دكتور): الدولة العثمانية والشرق العربى ١٥٩٤ - ١٩١٤ (د.ت) ص ١٣٢.
١٢- قطب الدين النهروانى: البرق اليمانى فى الفتح العثماني ص١١٩ وما بعدها.
وكذلك بوركهارت، جون لويس بوركهارت: رحلات بوركهارت فى بلاد النوبة والسودان، ترجمة فؤاد اندوراس (نشرته الجمعية التاريخية المصرية ١٩٥٩م).
وبوركهارت (H.John Lewis Burckhardt) رحالة سويسرى رحل إلى إنجلترا فى عام ١٨٠٦، وغادر إنجلترا فى عام ١٨٠٩ موفداً من الجمعية الأفريقية البريطانية وقضى فترة فى سوريا حيث تعلم اللغة العربية واتقنها، وغادر حلب إلى مصر فى عام ١٨١٢ وسافر من القاهرة إلى صعيد مصر متخفياً فى زى تاجر مسلم، ووصل إلى بلاد النوبة وزار سواكن ومصوع وعبر البحر الأحمر إلى ساحل بلاد العرب حيث كان فى جدة عام ١٨١٤، وزار مكة والمدينة وعاد للقاهرة وظل بمصر حتى وفاته فى أول أكتوبر ١٨١٧.
١٣- لمزيد من التفاصيل يرجع إلى: شوقى الجمل: تاريخ سودان وادي النيل وعلاقاته بمصر ج٢ (١٩٦٤) ص ١٧ ومابعدها.
١٤- انظر: رحلات بوركهارت فى بلاد النوبة والسودان، ص ٣٦٧ ومابعدها.
١٥- منذ أوائل القرن السابع عشر تأسست عدة شركات للعمل بنشاط فى الطريق الملاحي بين الهند وأوربا منها:
أ- شركة الهند الشرقية البريطانية (١٦٠٠ - ١٨٥٨).

ب - شركة الهند الشرقية الهولاندية (١٦٠٢ - ١٧٩٨).
ج - شركة الهند الشرقية الفرنسية (١٦٦٤ - ١٧٨٩).
١٦- Douin: Hisotire De. Regne Du khedive Ismqil III. 2eme Partie (Le Caire 1935)mP. 176.
١٧- دفتر رقم ١٠٢٠ وارد نظارة المالية وثيقة رقم ١١٣٨ فى ٢٠ رجب ١٢٦٥هـ (دار الوثائق المصرية).
١٨- Douin,: Op. Cit. P. 242.
١٩- محفظة ١٩ بحر بر وثيقة رقم ٩٩ فى ١٥ ربيع الأول ٢٦٥هـ.
ملاحظة:
ذكرت التواريخ الهجرية كما هي واردة في الوثائق الأصلية - ولمن يريد المقابل الميلادي يرجع إلى كتاب التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنكية والقبطية (مطبعة بولاق ١٣١١هـ).
٢٠- دفتر نمرة ٢١ عابدين ص ٢٢٨ وثيقة رقم ٥٩ فى ٢١ رجب ١٢٨١هـ (دار الوثائق المصرية).
كذلك شوقي الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ص٢٩.
٢١- سجل ٣١ عابدين ص ٢٣٨ رقم ٥١ فى ١٧ رمضان ١٢٨١هـ (دار الوثائق المصرية).
٢٢- دفتر ٢١ عابدين تركي ص ٢٧٤ فى ٧ من ذي القعدة ١٢٨١هـ (دار الوثائق المصرية).
٢٣- دفتر ٢١ عابدين تركي مكاتبة رقم ٩٦ ص ٢٧ ذي القعدة ١٢٨١هـ.
٢٤- دفتر رقم ٢١ عابدين تركي - المكاتبة التركية رقم ١٠٢ فى ٢٨ من ذي القعدة ١٢٨١هـ.
٢٥- مجموعة الفرمانات الشاهانية - الفرمان رقم ٩٣ فى ١٥ من ذي الحجة ١٢٨١.
٢٦- دفتر ٢٢ عابدين تركي - مكاتبة ص ٦ فى ٢٤ محرم ١٢٨٢ (دار الوثائق المصرية).
٢٧- دفتر نمرة ٢٣ عابدين وثيقة تركية ص ١٠٦ فى ٢١ شوال ١٢٨٢هـ (دار الوثائق المصرية).
٢٨- دفتر ٥٣٧ معية تركي ص ٥٦ فى ٩ محرم ١٢٨٢هـ.
٢٩- دفتر رقم ٥٣٧ معية تركى مكاتبة رقم ١٢٩ فى ٢٤ محرم ١٢٨٢هـ.
٣٠- دفتر ١١ عابدين وارد تلغرافات، تلغراف رقم ١٢٨٤ فى ٢٣ ربيع ١٢٨٧هـ.
٣١- تقرير ممتاز باشا انظر:
شوقي الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر (نشرته الجمعية التاريخية المصرية ١٩٥٣) مرجع سابق ص ص ١١١-١١٦.
٣٢- دفتر رقم ١٩٤٣ أوامر عربي ص ٩٣ فى ٢٨ من ذي الحجة ١٢٨٩ هـ.
٣٣- تقرير علي رضا باشا منشور فى:
شوقي الجمل: الوثائق التاريخية: مرجع سابق ص ص ٥٧ - ١٧٢.
٣٤- سبقت الإشارة إلى تقرير على رضا باشا.
٣٥- لمن يريد تفاصيل هذه الإصلاحات يرجع إلى:

شوقي الجمل: سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (١٩٧٤) ص ٨١ ومابعدها.

٣٦- دفتر ١١ عابدين تلغرافات رقم ٣٨٠ في ١٦ من ذي القعدة ١٢٨٢هـ.

٣٧- دفتر ٥٧٣ معية تركي وثيقة ١٧ في ١٢ شوال سنة ١٢٨٥.

٣٨- دفتر رقم ٩٣٥ أمر إلى محافظة سواحل البحر الأحمر نمرة ١٣ في ٢٩ محرم ١٢٨٨هـ.

٣٩- عن توفير الأنابيب اللازمة لنقل المياه وتنفيذ عملية تدبير الماء اللازم لمصوع وسواكن يرجع إلى:

دفتر ١٨٥٢ معية عربي ص ٦٤ رقم ١٢ في ٧ من ذي القعدة ١٢٨٨هـ.

٤٠- عن مؤتمر برلين وأثره على الصراع الاستعماري بين الدول الاستعمارية الكبرى يرجع إلى: شوقي الجمل - تاريخ كشف أفريقيا وإستعمارها (١٩٨٠) ص ٣١١.

٤١- استولت انجلترا على جبل طارق ١١١٦هـ/ ١٧٠٤م وعلى عدن ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م واحتلت مصر ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م وبذلك تحكمت في الملاحة في البحرين المتوسط والأحمر.

٤٢- الوثائق المتعلقة بهذا الاستعمار الإيطالي يرجع فيها إلى:

شوقي الجمل: الوثائق التاريخية مرجع سابق ص ص ١٨٦ - ١٨٧.

٤٣- عن جزر البحر الأحمر وتاريخها عبر العصور المختلفة هناك بحث كامل أشرفت عليه الإدارة الثقافية بالجامعة العربية.

كذلك يرجع إلى: البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة (سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث بجامعة عين شمس، وقد نشرت الأبحاث في مجلد كامل بإشراف الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبدالكريم عام ١٩٨٠).